DOI: https://doi.org/10.54172/mjsc.v1i1.444

التنمية الاقتصادية في الجماهيرية ودورها في الزراعة والصناعة

د/ فيصل مفتاح شلوف(١) أ/ جمعة عبدالسلام افحيمة(٢)

الملخص

إن التنمية الزراعية والصناعية تعتبر من السياسات التي تهدف لتعزيز خطى التنمية الاقتصادية، حيث إنّه عن طريق إحداث عملية التنمية يتأتّى تنويع الأبنية الإنتاجية بالبلاد النامية، أو المتخلفة اقتصاديا، وبالتالي تقليل المخاطر اللاحقة بالإمعان فى التخصص في انتاج المنتجات الأولية وتصديرها. ان قضية التنمية الزراعية والصناعية، التي توصف بالمعنى الاقتصادى أنها قضية التصنيع لاتقوم على أساس أنه مجرد اجراء دفاعى تستهدف به البلاد التواقة للتطور تقليل المخاطر سواء تمثلت في التقلبات الواسعة في أسواق المنتجات الأولية أم في تراخي الزيادة في الطلب على المنتجات من جانب البلاد الصناعية، أم في اتجاه طويل المدى لتحرك معدل التبادل الدولي في غير صالحها.

ذلك اننا نعلم وكما أوضحته التجارب العالمية- على مدى العصور - أن التصنيع يتمثل بصفة أساسية من أنه السبيل الوحيد لرفع مستوى معيشة السكان، فالتنمية الاقتصادية الرشيدة تستوجب أن يضطرد النمو الصناعي جنبا الى جنب مع التنمية الزراعية نظرا لوجود علاقات التشابك المتعددة بين هذين القطاعين. اذ يتسنى في هذه الحالة للصناعات الوليدة تزويد الزراعة بالآلات والمهمات ومستلزمات الانتاج اللازمة للارتفاع بالمستوى الفني في الزراعة كما يتأتى لها أيضا توفير طلب مطرد لزيادة لعديد من المنتجات الزراعية سواء من الأغذية أم من المواد الاولية

لذلك، أولت قيادة الثورة منذ قيامها الاهتمام بعملية التنمية الشاملة لجميع القطاعات وكان لكل من قطاعي الزراعة والصناعة السبق والأولوية في برامج خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي سعيا وراء تنويع الانتاج، ومصادر الدخل القومي، والتقليل من الاعتماد على النفط لخلق قاعدة اقتصادية قوية تعتمد على قطاعات انتاجية تنموية متعددة، ولامكانية زيادة نسبة مساهمة هذين القطاعين في الناتج المحلي الاجمالي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية والغذائية وانتاجها محليا، هذا وقد شهدت الفترة من 1970 م - 1990 م عدة تطورات جوهرية ومهمة، عكست التطورات الاقتصادية والاجتماعية، والتغيرات الهيكلية التي يشهدها المجتمع الآن.

(1) , (2) قسم الإقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة عمر المختار.

© للمؤلف (المؤلفون)، يخضع هذا المقال لسياسة الوصول المفتوح ويتم توزيعه بموجب شروط ترخيص إسناد المشاع الإبداعي CC BY-NC 4.0

وبالرغم من هذا التقدم والأثر الواضح للتصنيع في المجال الزراعي الى بعض المشاكل، على سبيل المثال نقص الأيدى العاملة الفنية المدربة، واعتماد معظم المصانع على استيراد قطع الغيار والمواد الخام من الخارج والتي تحتاج الى اعتمادات الصرف والتى يؤدى تأخرها الى تعطيل تلك المشروعات الصناعية الى الانتاج المستهدف. هذا بخلاف بعض المشاكل التي تعترض الزراعة كمشاكل التسويق والتخزين وتغير الظروف الجوية والمناخية، وخاصة الأمطار، ونقص المياه الجوفية. اضافة الى ذلك كان هناك بعض النقص في الدراسات الميدانية والبحوث العلمية وتجديد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المختلفة في كل من قطاعي الزراعة والصناعة كلما دعت الضرورة لذلك.

المقدمة :

ان التنمية الزراعية والصناعية تعتبر من السياسات التي تهدف لتعزيز خطى التنمية الاقتصادية، حيث انه عن طريق احداث عملية التنمية يتأتى تنويع الأبنية الانتاجية بالبلاد النامية، أو المتخلفة اقتصاديا، وبالتالي تقليل المخاطر اللاحقة بالامعان في التخصص في انتاج المنتجات الأولية وتصديرها. ان قضية التنمية الزراعية والصناعية والتي توصف بالمعني الاقتصادي انها قضية التصنيع - لا تقوم على أساس أنه مجرد اجراء دفاعي تستهدف به البلاد التواقة للتطور تقليل المخاطر سواء تمثلت في التقلبات الواسعة في أسواق المنتجات الأولية أم في تراخي الزيادة في الطلب على هذه المنتجات من جانب البلاد الصناعية، أم في اتجاه طويل المدى لتحرك معدل التبادل الدولي في غير صالحها. ذلك أننا نعلم وكما أوضحته التجارب العالمية- على مدى العصور - أن التصنيع يتمثل بصفة أساسية من أنه السبيل الوحيد لرفع مستوى معيشة السكان، فالتنمية الاقتصادية الرشيدة تستوجب أن يضطرد النمو الصناعي جنبا الى جنب مع التنمية الزراعية نظرا لوجود علاقات التشابك المتعددة بين هذين القطاعين. اذ يتسنى في هذه الحالة للصناعات الوليدة تزويد الزراعة بالآلات والمهمات ومستلزمات الانتاج اللازمة للارتفاع بالمستوى الفني في الزراعة، كما يتأتى لها أيضا توفير طلب مطرد الزيادة لعديد من المنتجات الزراعية سواء من الأغذية أم من المواد الأولي(1).

لذلك، أولت قيادة الثورة منذ قيامها الاهتمام بعملية التنمية الشاملة لجميع القطاعات، وكان لكل من قطاعى الزراعة والصناعة السبق والأولوية في برامج خطط التحول الاقتصادى والاجتماعي سعيا وراء تنويع الانتاج، ومصادر الدخل القومي، والتقليل من الاعتماد على النفط لخلق قاعدة اقتصادية قوية تعتمد على قطاعات انتاجية تنموية متعددة، ولامكانية زيادة نسبة مساهمة هذين القطاعين في الناتج المحلي الاجمالي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية والغذائية وانتاجها محليا، هذا وقد شهدت الفترة من 1970 م - 1990 م عدة تطورات جوهرية ومهمة عكست التطورات الاقتصادية والاجتماعية، والتغيرات الهيكلية التى يشهدها المجتمع الآن.

تهدف الدراسة في التركيز على عملية التنمية لكل من قطاعي الزراعة والصناعة والتى بدأت في الجماهيرية منذ عام 1970 م حتى 1990 م ، ومأأحدثته هذه العملية من آثار على تطور كل من القطاعين، وأثر تطور كل منهما على الآخر ومايمكن أن يعكسه هذا التطور في شكل مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، الذي من شأنه ان يساعد في المستقبل على التنمية الذاتية داخل القطاعين وتقليل الاعتماد على الاستيراد من

الخارج، ليس فقط ولكن أيضا محاولة تفسير معنى وأهمية العلاقة التبادلية بين الزراعة والصناعة.

هذا، وتكمن أهمية الدراسة في اظهار العوامل التي أدت الى اتخاذ أسلوب التنمية طريقا للتطور الزراعي والصناعي، وابراز العوامل التي ساعدت على تنشيط ودفع عملية التنمية الى الأمام، وأيضا محاولة احتواء المؤثرات المثبطة التي من شأنها أن تؤثر في مجرى التطور، لهذا، تطلب البحث الدراسة المرجعية والتاريخية لحركات التنمية في العالم، ومحاولة استخلاص البيانات الخاصة بالدراسة بصفة رئيسية من النشرات والمطبوعات الخاصة بأمانات الزراعة، والصناعة، والتخطيط، والاقتصاد.. لإمكانة تفنيدها وتحليلها لتصبح في صورة تمكن من الحكم على عملية التنمية الزراعية والصناعية التي حدثت في البلاد، وأيضا على جوهر العلاقة بين الزراعة والصناعة واللذين هما جانبا التصنيع.

لقد كثر الحديث في بداية القرن الحالي عن التنمية الاقتصادية، وأغرق الفكر الاقتصادى بأكداس من المؤلفات النظرية في هذا الموضوع، فمنها المؤلفات التي تعالج التنمية الاقتصادية بمفهوم رأسمالي، وآخر اشتراكي، ومنها من صار أقرب الى تقديم مفهوم انتقائي غالبا ما ينعكس في صورة وصفات صالحة للتطبيق. وقد تكون هذه الوصفات سليمة بالفعل ولكنها في مجموعها لاتشكل مفهوما نظريا موحدا تنبعث منه بشكل طبيعي وبحيث يكون هذا المفهوم هاديا في التطبيق لجوهر ما يجرى وماينبغي يجري من ممارسات، وهكذا.. ولن يكون من المفيد في هذا المقام الخوض بالحديث عن هذه وتلك من المؤلفات، حيث نرى أنه من المناسب - وقبل أن نشير الى مفهوم عملية التنمية - أن نبدأ في محاولة لتصوير العملية الموضوعية، تلك التي تقع بصورة مستقلة عن وعى وارادة البشر، والتي تشكل في مجموعها ما نسميه بالنمو الاقتصادي، وهى ليست محاولة بالتأكيد لصياغة مفهوم نظرى موحد في هذا المجال، وإلا أدى ذلك على الفور بالتبسيط المخل.. لكنها محاولة من وجهة نظر اقتصادية ليس الا... فالنمو الاقتصادى عملية تلقائية تحدث دون اعداد مسبق يحدث فيها النمو، دون انتظام وعلى فترات يتخللها انكماش في النشاط الاقتصادي، وان الرخاء الاقتصادى الذى يحدث نتيجة للنمو قد يكون أو قد لا يكون مصحوبا بتقدم وتطور اجتماعي أفضل وتكون المحصلة النهائية لعملية النمو في المدى الطويل ان يستمر معدل الازدياد في الرخاء الاقتصادي مقاسا بمعيار الدخل الفردى الحقيقي مخفضا. أما التنمية الاقتصادية فهى عملية مقصودة، يتطلب احداثها رسم السياسات واتخاذ الاجراءات والتدابير، ويتم التخطيط لإحداثها لتصبح عملية متصلة ومستمرة لفترات زمنية طويلة، وفيها يكون الرخاء الاقتصادى الذى يحدث مصحوبا بتقدم اجتماعى الى الأفضل، وفي المحصلة النهائية لعملية التنمية أن الرخاء الاقتصادى والتطور الاجتماعي يزداد بمعدلات مرتفعة *(2)* وهذا هو الطريق الذى اتبع في بلادنا وأولته ثورة الفاتح الاهتمام منذ قيامها.

وقبل أن نخوض في عملية التنمية الزراعية والصناعية - والتي بدأت في بداية السبعينيات في الجماهيرية - نرى أنه من المناسب في هذا المقام أن نشير الى ما هو مقصود بالعلاقة التبادلية بين الزراعة والصناعة، تلك العلاقة التي يمكن أن تتضح اذا ما نحن علمنا من أن الزراعة والصناعة هما جانبا التصنيع، والتصنيع بوصفه عملية تاريخية لا يعنى انفصال الصناعة عن رحم الزراعة، انما يعني في الواقع تنمية الزراعة نفسها وتحويلها الى صناعة، أى جعلها فرعا من فروع الاقتصاد لانتاج منتجات سلعية، فلا مجال لطرح أي تساؤل عن مصير الزراعة في التنمية، ولامجال

أيضا لوضع الصناعة بديلا من الزراعة، فالتصنيع يعني البدء بتطوير الزراعة وأنشطة الرعي والصيد والاستخراج التي توفر مواد الصناعة بوصفها انتاجا ثانويا، فالزراعة تقدم منتجاتها للصناعة، وفي الوقت نفسه تستهلك منتجات الصناعة، ليست الزراعة بديلا للصناعة، وليست الصناعة بديلا للزراعة، وانما تعتبر كل واحدة منهما مكملة لتنمية الأخرى. فالزراعة اذا تخلفت فهي لاتتكفل بتزويد الصناعة بما تحتاجه من تراكم رأسمالي ومواد غذائية وخامات، وما تمثله من سوق لتصريف المنتجات المصنوعة. ولذلك يتطلب الأمر دائما تحويل الزراعة الى صناعة، وهذا معنى مختلف عن تصنيع الزراعة، فالزراعة كالصناعة هي نشاط منتج للسلع. وهي لا تتحول الى هذه الصناعة الا بتطوير جذرى يوفر المقدمات الضرورية للتصنيع عن طريق تحقيق نمو في كل من الانتاج والانتاجية في مجال الزراعة.. وفي البداية تؤثر عملية التصنيع على الانتاج الزراعي، وذلك بزيادة الطلب على المنتجات والخامات الزراعية، وفيما بعد فان انشاء وتوسيع مشروعات التصنيع للمنتجات الزراعية من شأنه المساعدة على تكوين طلب وعلاقات ثابتة بين الزراعة والصناعة، ولاشك أن زيادة عدد السكان وازدياد الوعي الغذائي، والهجرة من الريف الى المدينة مما يزيد الطلب على الغذاء والسلع الاستهلاكية المصنوعة. ان ازدياد الطلب على الخضروات والفواكه والجلود والأقمشة تقابله أيضا زيادة في حاجات الزراعة الى الاسمدة والآلات، والسلع الاستهلاكية المصنوعة، فالعلاقة اذن علاقة تكاملية متبادلة(3).

بالرغم من أنهما جانبان لوحدة واحدة وهى كما أشرنا بالتصنيع الا أن التاريخ الاقتصادى يبين لنا أنه لا توجد دولة واحدة، تحولت من الركود الاقتصادى الى مرحلة الانطلاق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون أن تحقق قدرا غير يسير من الارتفاع بجدارة الانتاج الزراعي. ففي الدول التي تقدمت اقتصاديا في مختلف فروع الأنشطة الاقتصادية كالولايات المتحدة وألمانيا، الا أن هذا التقدم لم يبدأ الا بعد أن تقدمت زراعتها اولا تقدما ملحوظا أتاح لها امكانية الاتزان بينها وبين الصناعة لتصبح وحدة واحدة. فنشاط الانسان العقلي والبدني يرتكز الى حد كبير على مقدار ونوع وجودة ما تمده به الزراعة من غذاء وكساء وبناء. لذا، يرى شولتز أن الزراعة يمكن أن تكبح جماح التنمية الاقتصادية أو تدفعها دفعا في أي مقتصد، فاذا كان مقدار الموارد الزراعية في هذا المقتصد شحيحًا، وتنخفض جودتها بالاضافة الى صعوبة أو ضعف امكانيات تنمية الموارد والأساليب الزراعية، فان ذلك يقلل من فرص التنمية الاقتصادية عامة. وعلى العكس من ذلك اذا توافرت مقادير وجودة هذه الموارد ازدادت فرص نمو هذا المقتصد اقتصاديا (4).

أما عن الأسباب التي دفعت قيادة الثورة والمخطط الاقتصادى بالتعجيل ببداية مرحلة الانطلاق الى التنمية الاقتصادية، واعطاء الأولوية للزراعة والصناعة يمكن تبينها من الرد المختصر لحقيقة الوضع الاقتصادى في الجماهيرية.

الوضع الاقتصادى في الجماهيرية قبل عام 1973 م:

كانت الجماهيرية منذ عام 1911 م حتى عام 1943 م تقع تحت حكم الاحتلال الايطالي الذى عمل على تنفيذ مخطط ايطاليا الاستعمارى للبقاء في ليبيا وذلك عن طريق استثمار حوالى 150 مليون دولار في عدة مرافق، منها: النقل والمواصلات، والتنمية الزراعية.

وعندما وضع الايطاليون مخططاتهم الاستعمارية جعلوا دور الليبيين فيها كمصدر للعمالة غير المهرة، وذوى أجور رخيصة، ولكن عند بداية الحرب العالمية الثانية باشتراك ايطاليا

فيها توقفت جميع خططها الانمائية بالاضافة الى أن هذه المشاريع أصيبت أثناء الحرب، وفي يناير من عام 1943 م دخلت القوات البريطانية والفرنسية الى الجماهيرية حيث بدىء في ادارة البلاد على النمط الذى كانت تسير عليه ايطاليا سابقا.

نالت الجماهيرية استقلالها في 24 ديسمبر 1951 م وانتقلت الى تحسين مواردها المادية والبشرية، وكان تعداد السكان الليبيين في ذلك الوقت حوالى المليون نسمة، منهم 20٪ من سكان المدن، و43% من سكان الريف ، و 37% من البدو الرحل وشبه الرحل، كما كانت نسبة الوفيات بين الاطفال مرتفعة جداً في ذلك الوقت حيث بلغت 300 حالة لكل ألف نسمة، والسبب في ذلك هو انتشار الأمراض المختلفة مع قلة مراكز الوقاية والعلاج، وكذلك انتشار الجهل والتخلف، أما معدل الأمطار فكان حوالى 381 ملم تقريبا، وغالبا ما كان يحدث جفاف في المنطقة، وكانت تلك الأمطار مقتصرة على الشريط الساحلي فقط، وكانت المحاصيل الرئيسية هي : الشعير ، والقمح ، والنخيل ، والزيتون ، والحمضيات ، والخضروات التي يتم انتاجها فى مساحات أرضية صغيرة ، أما الثروة الحيوانية فإنها عبارة عن الغنم والماعز والابل والبقر، والحمير، وكانت الأنواع الثلاثة الأخيرة تستعمل في النقل والأعمال الزراعية، الا أن البقر والجمال كانت تعتبر مصادر مهمة للحوم والحليب.

مع بداية الستينيات، بدأ الاقتصاد الليبي ينتعش انتعاشا كبيرا بعد ظهور النفط وتغير الوضع الاقتصادى، فبعد أن كان اقتصادا مصابا بالعجز والكساد أصبح اقتصادا يحقق فائضاً، نما فيه الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الفترة من 1964 م الى 1971 م ، ((بتكلفة عوامل الانتاج لسنة 1964 م)) بمعدل سنوى 14.2% ، حيث يعتبر نمو نشاط النفط بمعدل سنوى مركب قدره 15.6% كما وفر الموارد المالية اللازمة لتنمية الأنشطة الاقتصادية الأخرى غير النفطية التي نمت بدورها بمعدل سنوى قدره 12.6% خلال نفس الفترة المشار اليها، غير أننا نلاحظ أن النمو الذى حدث في مختلف فروع النشاط الاقتصادى لم ينم أساسا من ناتج أنشطة السلع ذات الانتاجية العالية كالزراعة والصناعة، ولكنه نما أساسا من أنشطة الخدمات ذات الانتاجية المنخفضة مثل أنشطة التوزيع. وقد ترتب على هذا النمط من النمو تغيير في البنيان الاقتصادي الى صالح نشاط استخراج النفط الى الحد الذى أصبح يسيطر على الاقتصاد الوطني سيطرة تكاد تكون شبه تامة خلال الستينيات، الا أن تلك السيطرة انخفضت انخفاضا كبيرا في سنة 1971 م نتيجة سياسة قيادة الثورة في ذلك الوقت، القاضية بتخفيض انتاج النفط الخام الى الحد الذى يجعل هناك الافادة من أسعاره المرتفعة؛ وعلى الأخص بعد تعديل الأسعار القديمة المجحفة الى أسعار تتناسب مع نوعيته وجودته، التي تساير الأسعار العالمية في ذلك الوقت. أما الأنشطة الأخرى كالزراعة والغابات وصيد الأسماك والصناعات التحويلية فإنها كانت مهملة تماما في الستينيات الا من بعض الأنشطة الصناعية والزراعية القائمة في المدن الرئيسية آنذاك، وكانت تتحكم فيها بقايا الأسر الايطالية واليهودية، غير أنه مع قيام الثورة حدث تحول نحو اعطاء أهمية كبيرة وأولوية لكل من التنمية الزراعية والصناعية في اطار التنمية الاقتصادية الشاملة، وذلك للتقليل من سيطرة قطاع واحد على الاقتصاد الوطني وهو النفط، ومن أجل ذلك وضعت خطط سنوية من بداية السبعينيات حتى بداية سنة 1973 م حيث وضعت ١٢٧ مخططات تنموية شاملة لكل القطاعات.

الوضع الاقتصادي في الجماهيرية بعد عام 1973 م.

مثلت خطط التنمية والتحول الاقتصادية والاجتماعية بالجماهيرية (73 - 1975 م ، و 76 - 80 م ، و 81 - 85 م) (5) خطوات مهمة على طريق التحول، ومثلت أيضا برنامجا طموحا هدف الى استخدام الموارد الطبيعية والبشرية والمادية بأنسب الطرق الممكنة للوصول الى اقتصاد انتاجي متنوع الأنشطة، قادر على النمو الذاتي المستمر. ولاشك أن الاستراتيجية التي سارت عليها الخطط في بناء الاقتصاد الانتاجي ركزت على نشاطي الزراعة والصناعة بالاضافة الى توفير القدر المناسب من الخدمات. أما نشاط النفط الخام فقد حدد نموه ليسير بخطى محدودة حفاظا على ثروة البلاد النفطية.

وقد كان من أهداف خطط التحول في قطاع الزراعة هو استصلاح عشرات الآلاف من الهكتارات لاستغلالها في الانتاج الزراعي، وخلق تجمعات سكانية في المناطق الزراعية، وتتوفر الامكانات والوسائل لها والتي تحقق للمواطنين مستوى معيشياً ملائما. بالاضافة الى توزيع عدد كبير من المزارع على المزارعين واقامة شبكات الطرق والصوامع والمخازن في مناطق المشاريع الزراعية، والتركيز على استخدام الآلات الحديثة في العمل الزراعي؛ الأمر الذى أدى الى زيادة في الانتاج الزراعي كما سيتضح فيما بعد.

أما قطاع الصناعة، فقد أعطى اهتماما مناظرا لقطاع الزراعة في الخطط المشار اليها سابقا وذلك لايجاد قاعدة صناعية قوية في البلاد تمكن قطاع الصناعة في أن يحل في المستقبل محل الدور الذى يؤديه نشاط استخراج النفط . وقد كان من استراتيجيات التنمية الصناعية خلال الخطط الأولوليات التالية :

(1) الصناعات الغذائية الأساسية لمواجهة متطلبات الاستهلاك المتزايد، ولتحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه السلع، حيث تؤدى هذه الصناعات الى استغلال المنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية والحشرية (عسل النحل) المتوفرة محليا، والتوسع فيها وذلك بالربط بين التصنيع والتوسع الزراعى عن طريق اقامة صناعات توفر المستلزمات اللازمة لتنمية الانتاج الحيواني (صناعة الاعلاف) وتنمية الانتاج الزراعي (صناعة الأسمدة).

(2) الصناعات المعدنية الهندسية التي يستخدم انتاجها النهائي كسلع وسيطة، مثل: حديد التسليح والأنابيب والجرارات الزراعية وسيارات الشحن، التي تسهم في تنفيذ مشاريع القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى داخل المقتصد القومي.

(3) الصناعات الكيماوية التي تتوفر مادتها الخام محليا، و التي توفر مستلزمات الانتاج الزراعي وتنمي استغلال الخامات الطبيعية المتوفرة محليا كصناعة الأسمدة باختلاف أنواعها.

(4) البدء في تنفيذ برنامج طويل الأجل لتنمية الصناعات البتروكيماوية ومنها الأسمدة النيتروجينية، واستغلال الغاز كوقود في المجتمعات الصناعية التي تنتج وسائل الانتاج الزراعى.

كما لتلك الأسباب حافز للاسراع لبناء اقتصاد انتاجي قوى ومتنوع، يعتمد على مقومات نموه الذاتية ويعمل على تنوع مصادر الدخل والانتاج بدلا من الاعتماد على مورد النفط فقط. وعملاً على تحقيق هذه الأهداف، خصصت خطط وميزانيات التحول خلال الفترة من 1970 - 1990 م استثمارات اثمائية ضخمة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني بلغت خلال الفترة المشار اليها 723.1 30 مليون دينار (6). كان نصيب قطاع الزراعة خلال تلك الفترة 5254 مليون دينار بنسبة 17.1% من اجمالي مخصصات التنمية لمختلف القطاعات البالغ عددها أربعة عشر (14) قطاعا. وقد بلغت مصروفات التنمية لهذا القطاع ولنفس

الفترة حوالى 4545 مليون دينار بمعدل تنفيذ حوالى 86.5% من إجمالي مخصصات هذا القطاع بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي واقامة الصناعات على المنتجات الزراعية لامكانية خلق فائض للتصدير.

ولنفس الأسباب المشار اليها سابقا حظى قطاع الصناعة أيضا باهتمام كبير لتوسيع قاعدة الانتاج بتنمية الصناعات التحويلية المتوسطة والخفيفة، التي تعتمد على الإنتاج الزراعي والتي تعمل على تلبية احتياجات المجتمع من السلع الغذائية والوسيطة بأكبر معدل ممكن وذلك لامكانية تقليل الاعتماد على الخارج، هذا مع اعطاء أهمية للصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والمعدنية وتكرير البترول لتوجيهها للتصدير. فكما أشارت البيانات المتاحة أن نصيب قطاع الصناعة خلال الفترة من 70 - 1990 م كان حوالى 5296.0 مليون دينار أى حوالى 17.2% من اجمالي مخصصات التنمية حيث بلغت مصروفات هذا القطاع نحو 4557.0 مليون دينار أى بمعدل تنفيذ 86.1% من اجمالي مخصصاته. ومما هو جدير بالملاحظة وجود حالة التوافق أو الاتزان القطعي بين الزراعة والصناعة فيما يخص أحجام الاستثمارات الموجهة لكل منهما.

فالبنسبة لقطاع الزراعة وتطوره ، فقد تم استصلاح حوالى 1.9 مليون هكتار بمتوسط استصلاح حوالى 90 ألف هكتار في السنة «وهذا يمثل نسبة 63% من اجمالي البرنامج المستهدف»، كما زاد حجم مساحة الأراضي المروية بحوالى ثلاث مرات أى من 150 ألف هكتار عام 1970 الى حوالى 470 ألف هكتار عام 1990 م . وأقيم خلال الفترة المشار اليها سبعة مشاريع متخصصة في انتاج الحبوب بمساحة اجمالية قدرها 560 42 هكتار، فقد زاد انتاج القمح من 27.2 ألف طن عام 1970 م الى حوالى 195.0 ألف طن عام 1990 م أى حوالى 7 مرات بين العامين المشار اليهما، تعتبر هذه الزيادة زيادة كبيرة في الانتاج النباتي حيث كان معدل النمو السنوى المركب حوالى 10.3% وهو معدل يعادل حوالى 2.3 مرة معدل الزيادة في عدد السكان، حيث بلغ عدد سكان الجماهيرية في عام 1970 حوالى 2006.0 ألف نسمة كان عدد الليبيين منهم 1.922.0 ألف نسمة بنسبة 95.8% ، وكان عدد غير الليبيين 840 ألف نسمة بنسبة 4.2% ، بينما زاد عدد السكان حتى عام 1990 الى 4 843.8 ألف نسمة كان الليبيون منهم 4 140.0 ألف نسمة أى بنسبة 85.8% حيث بلغ عدد غير الليبيين 703.8 ألف نسمة أى بنسبة 14.5% من اجمالي عدد السكان، فقد كان معدل الزيادة السنوى المركب في اجمالي عدد السكان حوالى 4.5% خلال الفترة - 1990 1970.. وبالتالي كان هذا المعدل بالنسبة للسكان الليبيين حوالى 3.9% .

كما تشير البيانات المتاحة أن انتاج الشعير زاد زيادة كبيرة بين عامى 70 - 90 م بحوالى 81.2 ألف طن حيث تطور الانتاج من 52.8 ألف طن الى 134.0 ألف طن خلال تلك الفترة. كما زاد انتاج البقول والحبوب الزيتية من 13.7 ألف طن الى 18.0 ألف طن للعامين المشار اليهما. أما في مجال انتاج الخضروات، فقد قدرت الزيادة المحققة في الانتاج بين العامين المشار اليهما بحوالى 776.8 ألف طن أي من 205.2 ألف طن عام 1970 الى 982.0 ألف طن عام 1990 بمعدل نمو سنوى مركب حوالى 8.1% . هذا خلاف مشروعات الزراعة المغطاة حيث بلغت المساحة المزروعة خضرا حوالى 1000 هكتار.

وفيما يخص الانتاج الفاكهي، فقد زاد الانتاج منه من 90.3 ألف طن الى 300.0 ألف طن، أى بزيادة حوالى 209.7 ألف طن بين عامي 1970 م ، 1990 م بمعدل سنوى مركب حوالى 6.2% ، هذا

بخلاف استحداث زراعة الموز في الصوب والتي بلغت مساحة زراعته حوالى 100 هكتار بمعدل 30 طن للهكتار.

أما انتاج الزيتون، فقد زاد من 69.2 ألف طن الى 150 ألف طن وبزيادة حوالى 80.8 ألف طن خلال تلك الفترة. ويبين الجدول رقم (1) تطور الانتاج النباتي خلال الفترة 1970 - 1990.

أما بالنسبة للانتاج الحيواني، فقد حققت خطط التنمية أهدافها فيما يخص الاكتفاء الذاتي من الانتاج الحيواني ومنتجاته وذلك بالنسبة للحوم والدواجن والبيض. يتضح ذلك خلال الفترة موضع الدراسة، فقد وجد أن انتاج اللحوم زاد بمعدل نمو سنوى مركب حوالى 6.3% حيث كان الانتاج في عام 1970 حوالى 42.3 ألف طن، وصل الى حوالى 144.5 ألف طن عام 1990 وهذه تجسد زيادة كبيرة في انتاج اللحوم حيث بلغت 102.2 ألف طن عما كانت عليه.. كما زاد انتاج الحليب من 52.4 ألف طن الى 210.0 ألف طن بزيادة كبيرة أيضا حوالى 157.6 ألف طن؛ أى بمعدل سنوى حوالى 7.2% بين عامي 1970 - 1990. أما بالنسبة لانتاج البيض فقد زاد حوالى 18.5 مرة خلال الفترة موضع الدراسة أى من 45.4 مليون بيضة عام 1970م الى حوالى 840.0 مليون بيضة ، أى بمعدل سنوى مركب حوالى 15.7% . كما زاد انتاج العسل من 30 طن عام 1970م الى 600 طن عام 1990 م ، أى بفارق 570 طن خلال العامين المشار اليهما وهذه تمثل زيادة كبيرة في هذا الانتاج. والجدول رقم (2) يبين تطور الانتاج الحيواني خلال الفترة من 1970 - 1990 م.

وخلال السنوات الأخيرة من الفترة 70 - 90 م ، بلغ انتاج الأسماك الطازجة 12617 طن حتى 1990 م. وذلك بفضل التوسع والتطور في هذا القطاع حيث أنشئت 24 جمعية تعاونية للصيد البحرى و 104 تشاركية للصيد والتسويق والتصنيع مجهزة بالثلاجات ووحدات التبريد الخاصة خلال الفترة 86 - 90 م.

ومما هو جدير بالملاحظة أن الزيادة الكبيرة في الانتاج الزراعي والحيواني قد انعكست على نصيب الفرد من هذا الانتاج حيث نرى أن نصيب الفرد في عام 1970 م من القمح قد تضاعف في الأعوام المشار اليها حوالى ثلاثة أضعاف، حيث بلغ نصيب الفرد في عام 1970 م حوالى 13.6 كيلو جرام وارتفع الى حوالى 40.3 كيلو جرام عام 1990 م. أما نصيب الفرد من الخضروات فقد زاد من 102.5 كيلو جرام عام 1970 م الى حوالى 202.5 كيلو جرام عام 1990م.أما بالنسبة للفواكه فقد زاد نصيب الفرد من 21.1 كيلو جرام عام 1970 م الى حوالى 29.8 كيلو جرام عام 90 م. كما زاد انتاج الحليب من 26.1 لتر الى 43.3 لتر ومن انتاج البيض من 22.6 بيضة عام 1970 م الى 173.2 بيضة عام 90م. كما زاد متوسط استهلاك الأسماك من كيلو جرام واحد عام 88 م الى أربعة كيلو جرام عام 90 م ، وذلك نتيجة التطور في قطاع صيد الأسماك وزيادة الانتاج فيه. ويبين الجدول رقم (3) تطور نصيب الفرد من الانتاج الزراعي والحيواني خلال الفترة 70 - 90م.

أما عن الجانب الثاني للتصنيع فهو قطاع الصناعة وقد اتخذت التنمية الصناعية فيه مسارين، المسار الأول يقوم على تنمية الصناعات التحويلية المتوسطة والخفيفة لاستيعاب المواد الخام الناتجة من الزراعة وتحويلها الى صورة قابلة للاستهلاك الانساني المباشر، أو الى سلع وسيطة تدخل فى انتاج سلع أخرى... وامكانية تلبية احتياجات المجتمع منها بأكبر معدل ممكن. أما المسار الثاني، فانه يقوم على تنمية وتطوير الصناعات الثقيلة لتعطي الزراعة حاجتها من عناصر لأزمة لها بطريق مباشر أو مساعدة تطويرها وتوجيه بعضها للتصدير ومنها الجرارات

والمقطورات والأسمدة والصناعات البتروكيماوية والمعدنية وتكرير النفط. فخلال الفترة المشار اليها تمت اقامة طاقات انتاجية صناعية في مختلف المجالات الصناعية، فقد بلغ عدد المشروعات الصناعية التي دخلت الانتاج 274 مشروعا، منها 55 مشروعا للصناعات الغذائية، أى بنسبة 20.1%، 96 مشروعا في صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود أى بنسبة 35%، 14 مشروعا في صناعة الأخشاب بنسبة 5.1%، ٢٢ مشروعا في مجال الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية أى بنسبة 8%، 32 مشروعا في صناعة مواد البناء، بنسبة 11.7%، و 55 مشروعا في الصناعات المعدنية والهندسية أى بنسبة 20.1%. هذا... والى جانب المشروعات الصناعية التي دخلت الانتاج، هناك 40 مشروعا صناعيا في مراحل مختلفة من التنفيذ. منها 18 مشروعا في مجال صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود، 12 مشروعا في الصناعات الغذائية، 3 مشروعات في الصناعات البتروكيماوية والكيماوية، 3 مشروعات في صناعة الأخشاب والورق، ومشروعان في صناعة مواد البناء، ومشروعان في مجال الصناعات المعدنية والهندسية. وبذلك يبلغ اجمالي عدد المشروعات الصناعية التي دخلت الانتاج وتلك التي في مراحل مختلفة من التنفيذ خلال الفترة المشار اليها 314 مشروعا صناعيا أى بمعدل 15 مشروعا صناعيا في السنة، وحوالى 1.3 مشروع صناعي في الشهر. ويبين الجدول رقم (4) عدد المشروعات الصناعية التي دخلت الانتاج وتلك الجارى تنفيذها خلال الفترة 1970 - 1990.

كانت نتيجة هذا التوسع في المشاريع المشار اليها أن زادت الطاقة الانتاجية في صناعة طحن الغلال بأكثر من سبع مرات، فبعد أن كانت الطاقة الانتاجية منه في عام 1970 م 83 ألف طن كانت في 1980م 399 ألف طن، ثم 636 ألف طن في عام 1990 م، وهى تمثل زيادات كبيرة بلغت 553 ألف طن بين عامي 1970، 1990. وفي نفس الفترة زادت الطاقة الانتاجية في صناعة الألبان بحوالى 35 مرة أي من 8.0 آلاف طن عام 1970م الى 280 ألف طن عام 1990 بزيادة كبيرة حوالى 272 ألف طن بين العامين المشار اليهما.

أما في مجال صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود، فقد زادت الطاقة الانتاجية لصناعة النسيج من 23.0 مليون متر عام 1980م الى 25.5 مليون متر عام 1990 م، وصناعة السجاد من 0.5 مليون متر عام 1975م الى 5.7 مليون متر عام 1990م. وزادت الطاقة الانتاجية لصناعة الأحذية بحوالى 28 مرة أي من 0.5 مليون زوج في عام 1970م الى 14.0 مليون زوج عام 1990م أى بزيادة كبيرة بلغت 18.5 مليون زوج بين العامين المشار اليهما. هذا وقد أنشئت طاقات جديدة في صناعة البطاطين بلغت 800 ألف وحدة في الثمانينيات، و 49 ألف طن في صناعة الصودا الكاوية، 200 ألف طن في صناعة الاسفلت، و 660 ألف طن في صناعة الأمونيا، و 907.5 ألف طن في صناعة اليوريا. وخلال عقد الثمانينيات، أنشئت طاقات انتاجية جديدة بلغت 43 ألف طن في صناعة الأنابيب الحديدية، و 6000 جرار في صناعة الجرارات الزراعية، و 8.0 ملايين متر في صناعة أنابيب الرى بالرش، و 4200 وحدة في صناعة الشاحنات.

والجدير بالذكر أنه بجانب الزيادة المستمرة في انتاج الأسماك الطازجة والمشار اليها سابقا، وخلال الفترة من 1970 - 1990 م، بلغت تطورات الطاقة الانتاجية لعدد خمسة (5) مصانع لتعليب الأسماك لتبلغ حوالى 153 طناً في اليوم من التونة والسردين والمسحوق، حيث قدر إنتاج الأسماك المعلبة بحوالى 8.6 مليون علبة، أى حوالى 11 طن، والسمك المسحوق حوالى 142 طنًا في اليوم

الواحد. ويبين الجدول رقم (5) تطور حجم الطاقات الصناعية المنفذة خلال الفترة من 70 - 1990 م . أما الجدول رقم (6) فيبين تطور الانتاج الكمي المحقق في أهم المنتجات الصناعية خلال الفترة المشار اليها سابقا.

أما من حيث تطور القوى العاملة في كل من قطاعي الزراعة والصناعة خلال الفترة المشار اليها، فنلاحظ أن قطاع الزراعة قد استحوذ على نسبة 18.5% من اجمالي القوى العاملة في مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني عام 1990 والبالغ عددهم 1018.6 ألف مشتغل (ليبيين وغير ليبيين) (9). بالمقابل، نجد أن هذا القطاع قد استحوذ على نسبة 29% من اجمالي القوى العاملة البالغ عددهم 433.3 ألف مشتغل في عام 1970 م (ليبيين وغير ليبيين). والجدير بالذكر أن انخفاض نسبة القوى العاملة الزراعية من 29.0% عام 1970 م الى 18.5% عام 1990 م انما يرجع الى التوسع الكبير في استخدام الأساليب العصرية والميكنة في الزراعة. كما كانت هناك زيادة ملحوظة في نسبة القوى العاملة في الأنشطة الاقتصادية الأخرى ومن بينها القوى العاملة في الصناعات التحويلية، حيث استحوذ هذا القطاع ما نسبته 9.8% من اجمالي القوى العاملة في سنة 1990 م ، مقابل 4.7 من اجمالي القوى العاملة في عام 1970م ، أى بزيادة تعادل 2.1 مرة.

أما عن الزيادة المطلقة في القوي العاملة في كل من القطاعين خلال فترة موضوع الدراسة، فقد قدرت بحوالى 79 ألف مشتغل في نشاط الصناعات التحويلية، 62.9 ألف مشتغل في نشاط الزراعة. ويبين الجدول رقم (7) تطور حجم القوى العاملة في كل من قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك وقطاع الصناعات التحويلية.

الخلاصة :

مما سبق.. يتضح لنا الدور الذى يمكن أن تلعبه الزراعة في تنمية الصناعة، والدور الذى تؤديه الصناعة من أجل تنمية الزراعة. حيث تبرز أهمية تنمية الزراعة في تنمية الصناعة من خلال اسهام الزراعة بثلاثة مجالات رئيسية : الاسهام بالانتاج، والإسهام بالسوق، والاسهام بالموارد. فبالنسبة لاسهام الزراعة بالانتاج، فالزراعة تمد سكان الأنشطة الاقتصادية بما يلزمهم من الغذاء ومواد الكساء أو بمقادير متزايدة منها وذلك لمقابلة احتياجات السكان المتزايدة والذين تزداد دخولهم عاما بعد عام، أما اسهام الزراعة بالسوق فيتضح ذلك من الفرص التي يقدمها القطاع الزراعي لنشأة وتنمية الصناعة، مثل هذه الفرص تنشأ عند تبادل الانتاج الزراعي مع غيره مما أنتجه قطاع الصناعة في الداخل أو في الخارج.. فتنمية القطاع الزراعي انما تعني زيادة سعته السوقية وبالتالي زيادة طاقته على استيعاب أنتاج قطاع الصناعة، وهذه الأنتجة قد تكون سلعا استهلاكية يقوم باستهلاكها السكان الزراعيون، وقد تكون سلعا انتاجية. ولاشك أن زيادة طلب السكان الزراعيين للسلع الاستهلاكية التي تنتجها الصناعة انما يعني زيادة الطلب الفعال على الإنتاجية تلك الصناعات، الأمر الذي يعمل على تنميتها، ومن ناحية أخرى فان التنمية الزراعية وما انطوت عليه من انتشار الأساليب والموارد الانتاجية العصرية في الزراعة، انما أدت الى خلق أسواق متسعة للآلآت الزراعية والأسمدة والكيماويات والمبيدات وغيرها، الأمر الذى يتيح دائما الاستفادة من موردين رئيسيين يمكن تحويلهما الى الصناعة... فالإنتاجية الزراعية تدخل كخامات مهمة في صناعات أخرى، كما ان ارتفاع الانتاجية الزراعية يؤدى الى تحرير جزء من القوة العاملة الزراعية يمكن استخدامها في الصناعة.

هذا واذا كانت التنمية الزراعية شرطا ضروريا للتنمية الصناعية، فان التنمية الصناعية شرط ضرورى للتنمية الزراعية... يرجع ذلك الى الدور الرئيسى الذى تقوم به التنمية الصناعية في التنمية الزراعية. فالصناعة تمد الزراعة بكثير من الخامات وبشطر كبير من رؤوس الأموال الثابتة اللازمة للانتاج الزراعي، يضاف الى هذا أن الصناعة تعتبر أيضا مهجرا للعمالة الزراعية الفائضة (وذلك عندما نتبع أساليب الميكنة في الزراعة) وسوقا مهمة للانتجة الزراعية. كما يتضح دور النشاط الصناعي في الزراعة باستعراض بعض ما يقدمه هذا النشاط من السلع الصناعية اللازمة للتنمية الزراعية مثل الأسمدة والمبيدات الكيمائية بوصفها خامات زراعية يتطلبها الانتاج الزراعي، فالواقع أن ازدياد الانتاج الصناعي من تلك العناصر وغيرها لا يمكن أن يحدث الا اذا أمكن تنمية النشاط الصناعي، وهو ما حدث بالفعل، من خلال ما ذكر من سرد لتطور الصناعة في الجماهيرية خلال عشرين عاما. كما يجب التنويه الى أن أحد أهم المجالات التي تسهم بها الصناعة في التنمية الزراعية هي أنها أيضا وفي المقابل سوق لاستيعاب الأنتجة الزراعية بوصفها موارد انتاجية صناعية كالأصواف والألياف وبعض الإنتاجية الغذائية، اذ كلما ازداد استيعاب الصناعة لهذه الأنتجة، اشتد طلبها، وهذا ييسر احداث التنمية الزراعية، وهو ما أدى الى تطور في الانتاج الزراعي في الجماهيرية. ومما هو جدير بالذكر أن الاتزان الذى كان بين تنمية القطاعين والمتمثل في رصد أحجام متماثلة من الاستثمارات لكل منهما كان له الأثر الفعال في دفع عجلة التنمية الزراعية والصناعية وضمانا لاستمرارها في الجماهيرية فليست الزراعة بديلا للصناعة، وليست الصناعة بديلا للزراعة، وانما تعتبر كل واحدة منهما مكملة لتنمية الأخرى.

وبالرغم من هذا التقدم والأثر الواضح للتصنيع في المجال الزراعي بالجماهيرية، الا انه كان من المنتظر ان يكون الأثر أكثر وضوحا، لولا تعرض كل من الجانبين الصناعي والزراعي الى بعض المشاكل، على سبيل المثال نقص الأيدى العاملة الفنية المدربة، واعتماد معظم المصانع على استيراد قطع الغيار والمواد الخام من الخارج، التي تحتاج الى اعتمادات الصرف والتى يؤدى تأخرها الى تعطيل تلك المشروعات الصناعية الى الانتاج المستهدف. هذا بخلاف بعض المشاكل التي تعترض الزراعة كمشاكل التسويق والتخزين وتغير الظروف الجوية والمناخية، وخاصة الأمطار، ونقص المياه الجوفية. اضافة الى ذلك كان هناك بعض النقص في الدراسات الميدانية والبحوث العلمية وتجديد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المختلفة في كل من قطاعي الزراعة والصناعة، كلما دعت الضرورة لذلك.

ECONOMIC DEVELOPMENT IN LIBYA AND ITS ROLE IN AGRICULITURE AND INDUSTRY

ABSTRACT

Economy in Libya has been depending mainly on oil. Following the Revolution in 1969, the government has decided to develop other economic Sectors Such as agriculture, industry, health and education. The policy was to reduce the contribution of oil and to increase the contribution of other sectors such as agriculture and industry in the National income. Other goals were achieving self-sufficiency in stratigic agriculture products and export the surpluse.

The government Sat Contineous plans to develop agriculture, industry as well as other Sectors of the economy. The government investment during the last twenty years in both agriculture

and industry was 5254 and 4545 million Libyan dinnar, respectively. the huge investment in agriculture led to an increase in Production of Cereal crops, as well as fruits, vegetables, meat production, poultry producton and fisheries.

The increase in agriculture production in both private and Public sectors has been achieved through using new technology, fertilizers, chemicals and Concentrated feeds. Also the huge investment in industry Such as building different plants for dairy, processing of foods, concentrates, and tractors, and its distribution all over the country, all of this caused an increase in agriculture production (Farmers found a market for their production which encouraged them to produce more of it). Among the problems which caused the actual production to be less than the expected during the past twenty years are the lack of skilled personal, spare parts for industrial plants and research designed to solve problems facing the development plans, Also evaluation of public and private projects when it is needed.

المراجع

1 - *Eldesouky, M., Sabin N., Colaboraea Economica intra Agriculture is industria alimentara Reporat in Econ. Agr. Bucuresti CIDAS No 3 1977.*

2 - *Heady, E. O., Economis of Agricultaral Production and Resource Use, prentice-Hall Inc., Englewood Cliffs, N.J 1960.*

3 - *Florin G., Eldesouky M. Complexe agro-industrial, Bucuresti, CIDAS 1976 Ref. 22 pp.80-81.*

4 - *Schultz, T. W. The Economic Organization of Agriculture. Mcgraw-Hill book Co. N. Y. 1953.*

5 – لقد كان لانخفاض اسعار النفط العالمى وحصار الدول الغربية الاقتصادى على الجماهيرية الاثر فى تحول الخطط التنموية الى خطط سنوية (مرحلية) وذلك ابتداء من عام *1986* وحتى الان.

6 – امانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد – **النمو الاقتصادى والاجتماعى فى الجماهيرية العظمى خلال السنوات-** *1990 .1970*

7 – ان تطور الانتاج النباتى خلال الفترة المشار اليها لم يكن ليحدث لولا استخدام الوسائل الزراعية الحديثة كوسائل التخزين والميكنة والاسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والرى بالرش (والمتوفر من قطاع الصناعة)، التى اسهمت مساهمة فعالة وشجعت على زيادة الرقعة الزراعية واستصلاح واستزراع مزيد من الاراضى التى كانت فى فترة من الفترات كما مهملا. كذلك كان لوجود عدة مشاريع صناعية فى انحاء مختلفة من الجماهيرية لتعليب الفواكه والخضروات دور كبير فى ايجاد سوق لاستيعاب الفائض من الخضر والفواكه، بعد الاستهلاك المباشر؛ مما شجع المزارعين على التوسع فى زراعتها.

8 – لقد كان لمصانع الاعلاف المركزة والموزعة على مختلف مناطق الجماهيرية فى توفير التغذية اللازمة للثروة الحيوانية اثناء فترات الجفاف الدور الفعال فى زيادة الدواجن بنوعها (لحم وبيض) وتشجيع المزارعين على التوسع فيها، اضافة الى وجود مصانع تعليب الالبان ومنتجاتها والمتوزعة على مختلف المناطق لاستيعاب انتاج الحليب ومن ثم تعليبها وتسويقها.

كذلك كان لوجود مصانع البطاطين ودبغ الجلود الاثر البالغ فى اهتمام المزارعين بزيادة ثروتهم الحيوانية.

وزاد حجم الاستخدام بالنسبة لليبيين من 383.5 الف مشتغل سنة 1970 الى حوالى 879.4 الف مشتغل سنة 1990، كما بلغ عدد العاملين غير الليبيين سنة 1990 حوالى 139.2 الف مشتغل. واعتقادنا ان هذا العدد للأخوة العاملين غير الليبيين لم يؤخذ فى الاعتبار الاخوة العرب الذين دخلوا للجماهيرية بدون تأشيرات وعقود رسمية وذلك بعد تحطيم الحدود مع بداية سنة 1989.

المراجع العربية:

1 - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط - **خطة التنمية**(1973 - 1975).

2 - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط - **خطة التحول**(1976 -1980).

3 - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط - **خطة التحول**(1982 - 1985).

4 - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط - **التحولات الاقتصادية والاجتماعية بالجماهيرية** 1985) 1970).

5 - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط - مصلحة الاحصاء والتعداد - **المجموعة الاحصائية** (1964 - 1981).

6 - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط - **النمو الاقتصادى والاجتماعى في الجماهيرية خلال السنوات من** (1970 -1990).

7 - الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان - **التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال السنوات**(1969 - 1989).

8 - د. شكرى غانم - **الاقتصاد الليبى قبل النفط** - الهيئة القومية للبحث العلمى - تكنوبرس الحديثة . بيروت - لبنان.

9 - د. على أحمد عتيقة - **اثر البترول على الاقتصاد الليبي منذ**(1956 - 1979) دار الطليعة - بيروت - لبنان - 1972.

10 - د. يوسف عبدالله الصايغ - اقتصاديات العالم العربى - **التنمية منذ عام** 1945 **(الجزء الثانى)** - بالمؤسسة العربية للدراسات والنشر - 1984.

المراجع الأجنبية:

1 - *Eldesouky, M., Sabin N., Colaboraea Economica intra Agriculture is industria alimentara Reporat in Econ. Agr. Bucuresti CIDAS No 3 1977.*

2 - *Heady, E. O., Economis of Agricultaral Production and Resource Use, prentice-Hall Inc., Englewood Cliffs, N.J 1960.*

3 - *Florin G., Eldesouky M. Complexe agro-industrial, Bucuresti, CIDAS 1976 Ref. 22 pp.80-81.*

4 - *Schultz, T. W. The Economic Organization of Agriculture. Mcgraw-Hill book Co. N. Y. 1953.*

جدول (1): الانتاج النباتي المحقق خلال 1970 - 1990 م : (7)

الانتاج (بالألف طن)	1970 م	1975م	1980م	1985م	1990 م	الزيادة المطلقة 1970 - 1990م	معدل النمو السنوى المركب
القمح	27.2	75.1	140.5	210.0	195.0	167.8	10.3
الشعير	52.8	191.8	71.0	105.0	134.0	81.2	4.8
البقول والحبوب الزيتية	13.7	21.1	12.6	12.0	18.0	184.3	1.4
الخضروات	205.2	562.3	667.6	827.5	982.0	776.8	8.1
الفواكه	90.3	130.4	187.8	280.0	300.0	209.7	6.2
الزيتون	69.2	150.9	161.0	145.0	150.0	80.8	3.9

المصدر : أمانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد: النمو الاقتصادى والاجتماعي في الجماهيرية العظمى، خلال السنوات 70 - 1990 م.

جدول (2) : الإنتاج الحيواني والحشرى المتحقق خلال 1970 - 1990 م (8)

الانتاج (بالألف طن)	1970 م	1975م	1980م	1985م	1990 م	الزيادة المطلقة 1970 - 1990م	معدل النمو المركب
اللحوم	42.3	57.7	58.6	94.0	144.5	102.2	6.3
الحليب	52.4	86.6	99.1	150.5	210	157.6	7.2
البيض (مليون بيضة)	45.4	160.0	285.4	554.5	840.0	794.6	15.7
العسل (طن)	30.0	235.0	360.0	500.0	600.0	570.0	16.2

المصدر : نفس المصدر السابق.

جدول (3) : نصيب الفرد من الانتاج النباتي والحيواني خلال الفترة 1970 - 1990 م (8)

الانتاج النباتي والحيواني	الوحدة	1970 م	1980م	1990م
القمح	كيلو جرام / الفرد	13.6	43.3	40.3
الخضروات	كيلو جرام / الفرد	102.3	305.7	202.5
الفواكه	كيلو جرام / الفرد	45.0	57.8	61.9
اللحوم	كيلو جرام / الفرد	21.2	18.1	29.8
الحليب	لتر / الفرد	26.1	30.8	43.3
البيض	بيضة/ الفرد	22.6	87.9	173.2
الأسماك	كيلو جرام / فرد	---	--	4

المصدر : نفس المصدر السابق.

جدول (4) : المشروعات الصناعية التي دخلت الانتاج والمشاريع الجارى تنفيذها خلال الفترة 1970 م - 1990 م :

نوع الصناعة	المشروعات التى دخلت الإنتاج	المشروعات التي في مرحلة التنفيذ
الصناعات الغذائية	55	12
صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود	96	18
صناعة الأخشاب والورق	14	3
الصناعات البتروكيماوية والكيماوية	22	3
صناعة مواد البناء	32	2
الصناعات المعدنية والهندسية	55	2
الإجمالي	274	40

المصدر : نفس المصدر السابق.

جدول (5): الطاقات الصناعية المنفذة خلال الفترة 1970 - 1990 في أهم الأنشطة الصناعية.

النشاط الصناعى	الوحدة	1970م	1975م	1980 م	1985م	1990م	الزيادة
الألبان	ألف طن	8.0	26.0	174.2	187.6	280.0	272.0
طحن الغلال	الف طن	83.0	186.0	399.0	610.0	636.0	553.0
العلف	ألفن طن	84.0	84.0	400.4	926.6	1050.0	966.0
النسيج	مليون متر	--	---	23.0	23.0	25.5	25.5
السجاد	مليون متر	--	0.5	1.37	1.37	5.7	5.7
الأحذية	مليون زوج	0.5	3.8	10.2	10.2	14.0	13.5
البطاطين	ألف وحدة	--	---	800.0	800.0	800.0	800.0
الصودا الكاوية	ألف طن	--	---	49.0	49.0	49.0	49.0
الأمونيا	مليون طن	--	---	660.0	660.0	660.0	660.0
اليوريا	مليون طن	--	---	907.5	907.5	907.5	907.5
التبغ	طن	2000.0	2000.0	6000.0	6000.0	6000.0	4000.0
الأنابيب الحديدية	مليون طن	---	---	43.0	43.0	43.0	43.0
الجرارات الزراعية	جرار	---	---	5000.0	5000.0	6000.0	6000.0
أنابيب الرى بالرش	مليون متر	---	---	3.0	3.0	3.0	3.0
الشاحنات	شاحنة	---	---	4200.0	4200.0	4200.0	4200.0

المصدر : نفس المصدر السابق.

جدول (6): الانتاج الكمي لأهم المنتجات الصناعية 1970 - 1990 م:

نوع الصناعة	وحدة الانتاج	1970م	1975م	1980 م	1985م	1990م	الزيادة 1970 - 1990م
الخضر والفاكهة	ألف طن	0.3	5.8	18.0	20.1	27.0	26.7
التبغ	الف طن	..	2.8	2.4	2.8	2.8	2.8
النسيج	مليون متر	..	---	10.8	17.3	17.0	17
دبغ الجلود	مليون قدم^2	..	2.0	3.5	7.1	4.0	4.0
الأحذية	مليون زوج	..	3.8	4.1	6.6	3.0	3.0
الأمونيا	ألف طن	..	---	93.5	498.0	200.0	200.0
الميثانول	ألف طن	..	---	320.0	403.6	625.0	625.0
ملح الطعام	ألف طن	7.5	9.4	2.4	20.3	16.0	8.5
اليوريا	ألف طن	..	---	---	604.8	225.0	225.0
صودا كاوية	ألف طن	..	---	---	21.4	37.0	37.0
أسلاك وكابلات	ألف طن	...	---	3.7	3.2	2.9	2.9
أنابيب حديدية	ألف طن	...	---	11.1	19.1	28.0	28.0
الجرارات	جرار	...	---	2574.0	2164.0	3576.0	3.576.0
الشاحنات	بالعدد	...	---	....	784.0	955.0	955.0
البطاطين	الف وحدة	...	---	---	395.0	250.0	250.0
السجاد	مليون م^2	...	---	---	1.0	3.0	3.0
أنابيب الرى بالرش	ألف متر	...	---	---	616.6	1080.0	1080.0
طحن الغلال	ألف وحدة	32.0	186.6	146.4	366.5	305.0	273.0
العلف	ألف وحدة	...	---	263.0	649.0	723.0	723.0

المصدر : نفس المصدر السابق.

جدول (7) : تطور حجم القوى العاملة في نشاط الزراعة والغابات وصيد الأسماك ونشاط الصناعات التحويلية خلال الفترة 1970 - 1990 م. (بالألف مشتغل):

النشاط الاقتصادى	1970م	1975م	1980م	1985م	1990م	التوزيع النسبى 1970م	التوزيع النسبى 1990م	الزيادة المطلقة
الزراعة والغابات وصيد الاسماك	126.0	133.4	153.4	177.0	188.9	29.0	18.5	62.9
الصناعات التحويلية	20.4	32.9	58.0	75.0	99.4	4.7	9.8	79.0

المصدر : نفس المصدر السابق.